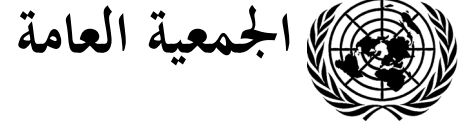


Distr.: General
7 May 2019
Arabic
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
الدورة الثانية والستون
فيينا، ١٢-٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩

الشراكات

التقرير الخاص للاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي
المعني بالشراكات في استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقهما في إطار
منظومة الأمم المتحدة

أولاً - مقدمة

- ١- يؤدي الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي (آلية الأمم المتحدة للفضاء)، منذ منتصف سبعينات القرن العشرين، مهمة حلقة الوصل للتنسيق والتعاون بين الوكالات في الأنشطة المتعلقة بالفضاء، بغية تعزيز التآزر والتعاون فيما يتصل باستخدام تكنولوجيا الفضاء والتطبيقات الفضائية في عمل كيانات الأمم المتحدة.
- ٢- وقد حثَّت الجمعية العامة، في قرارها ٩١/٧٣، بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، آلية الأمم المتحدة للفضاء على أن تواصل، تحت قيادة مكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمانة العامة (المكتب)، بحث السبل التي تكفل مساهمة علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشجعت كيانات منظومة الأمم المتحدة على المشاركة، حسب الاقتضاء، في جهود التنسيق التي تبذلها آلية الأمم المتحدة للفضاء.
- ٣- واتفقت آلية الأمم المتحدة للفضاء، في دورتها السابعة والثلاثين، المعقودة في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، على تنظيم حلقة عمل في نيويورك في النصف الثاني من عام ٢٠١٨، للنظر في نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعاون مع القطاع الخاص من أجل زيادة استخدام علوم الفضاء وتكنولوجياه والتطبيقات الفضائية لأغراض



التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وكذلك الجوانب القانونية والأخلاقية لنماذج التعاون التي تشمل جهات فاعلة من غير الدول.

٤- وتولّى مكتب شؤون الفضاء الخارجي، بوصفه أمانة آلية الأمم المتحدة للفضاء، تنظيم الدورة الثامنة والثلاثين لآلية الأمم المتحدة للفضاء، في شكل حلقة عمل، وشارك في استضافتها مكتب الأمم المتحدة للشراكات. وعُقدت حلقة العمل في مقر الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وتضمنت أهداف الدورة تبادل الخبرات في تشكيل الشراكات للاضطلاع بأنشطة تتصل بالفضاء من أجل تنفيذ الولايات المحددة المسندة لفرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة، واستبانة التحديات المواجهة في بناء شراكات ناجحة مع الشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتبادل الممارسات للتغلب على تلك التحديات.

٥- وخلال تلك الدورة، أشارت آلية الأمم المتحدة للفضاء إلى الأرصدة الوفيرة من المناقشات والخبرات التي تراكمت لدى كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع القطاع الخاص، واتفقت على أن يكون محور تقريرها الخاص الذي سيعرض على لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في دورتها الثانية والستين، في عام ٢٠١٩، هو تعزيز إقامة الشراكات في مجال استخدام العلوم والتكنولوجيات والتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦- وتناولت آلية الأمم المتحدة للفضاء في تقاريرها الخاصة، الصادرة منذ عام ٢٠٠٥، المواضيع التالية: التكنولوجيات والتطبيقات والمبادرات الجديدة والناشئة لأغراض التعاون بين الوكالات في مجال الفضاء (A/AC.105/843)؛ وإسهامات منظومة الأمم المتحدة في فوائد الفضاء لصالح أفريقيا (A/AC.105/941)؛ واستخدام تكنولوجيا الفضاء داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بتغير المناخ (A/AC.105/991)؛ وتسخير الفضاء لأغراض التنمية الزراعية والأمن الغذائي (A/AC.105/1042)؛ والفضاء في خدمة الصحة على نطاق العالم (A/AC.105/1091)؛ ودور كيانات الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/AC.105/1116)؛ وطقس الفضاء (A/AC.105/1146).

٧- وقد أعدّ مكتب شؤون الفضاء الخارجي هذا التقرير استناداً إلى المساهمات الواردة من كيانات الأمم المتحدة التالية: المكتب التنفيذي للأمين العام؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب)؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ ومكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة؛ ومكتب شؤون الفضاء الخارجي؛ ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمانة العامة؛ ومكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

ثانياً - منظومة الأمم المتحدة والشراكات

٨- توفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مخططاً عالمياً للكرامة والسلام والرخاء للناس ولكوكب الأرض، الآن وفي المستقبل. ويتعلق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بتعزيز الشراكات العالمية لدعم وتحقيق الغايات الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠، بتكاتف الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى. ولدى إقرار الخطة، أشارت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوصفها مسيرة جماعية، وأعربت عن تصميمها على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، انطلاقاً من روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب.

٩- ويتضمن المنشور المعنون تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٨ استعراضاً للتقدم المحرز في السنة الثالثة من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويلاحظ التقرير أنه فيما يتعلق بالهدف ١٧، وعلى الرغم من التقدم في مجالات معينة، لا بد من بذل المزيد من الجهود لتسريع التقدم، ويتعين على جميع أصحاب المصلحة إعادة تركيز جهودهم وتكثيفها في المجالات التي كان التقدم فيها بطيئاً. وبالنظر إلى أهمية الهدف ١٧ لتحقيق الخطة وإلى أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وإلى طابعها المتكامل، أجرى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهو المنصة الرئيسية للأمم المتحدة لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، استعراضاً شاملاً لتنفيذ الهدف ١٧ وذلك في دورتيه المعقودتين في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وسيواصل استعراض تنفيذ الهدف ١٧ في دورته لعام ٢٠١٩.

١٠- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أطلق الأمين العام استراتيجيته المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة، من أجل تحديد كيفية دعم منظومة الأمم المتحدة استخدام التكنولوجيات الجديدة للتعجيل بإنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وتيسير توافرها مع القيم المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي ومعاييره. وأقرّ الأمين العام في الاستراتيجية، في جملة أمور، بالحاجة إلى العمل في ارتباط وثيق مع شركاء جدد وحاليين من أجل التغلب على التحديات والتوفيق بين المصالح، ولا سيما في مجالات الخصوصية وحقوق الإنسان، والأخلاقيات، والمساواة والتكافؤ، والسيادة والمسؤولية، والشفافية والمساءلة.

١١- وتستند الاستراتيجية إلى الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة خلال السنة الماضية للتعامل مع التطورات التكنولوجية السريعة والسبل المتعددة الجوانب التي تؤثر بها تلك التطورات على عمل المنظومة الأساسي في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. ويحدد الأمين العام في الاستراتيجية المبادئ الخمسة التالية لتوجيه تفاعل الأمم المتحدة مع التكنولوجيات الجديدة: (أ) حماية القيم العالمية وتعزيزها؛ (ب) تشجيع الإدماج والشفافية؛ (ج) العمل المرتكز على الشراكة؛ (د) الاستناد إلى القدرات والولايات القائمة؛ (هـ) التحلي بالتواضع ومواصلة التعلم.

١٢- وتشارك مجموعة واسعة من مكاتب وإدارات الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة للشراكات، ومكتب الاتفاق العالمي، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الأخلاقيات، وإدارة الدعم العملي، في مختلف جوانب الشراكات، بهدف تعزيز أو تيسير زيادة فعالية مشاركة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، بما يشمل منظمات المجتمع المدني، مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويرد أدناه وصف للأدوار التي تضطلع بها تلك الكيانات.

١٣- ويقدم مكتب الأمم المتحدة للشراكات المشورة والتوجيه والتيسير بشأن مناسبات ومبادرات الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول، مثل القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني. ويضطلع المكتب أيضاً، إضافةً إلى كونه منصة لتواصل أكثر فعالية بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، بدور بوابة عالمية للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل العمل على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويشرف المكتب على صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، الذي أنشئ في عام ١٩٩٨ ليكون حلقة وصل بين مؤسسة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة، وعلى صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي أنشأه الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠٠٥ لدعم جهود إرساء الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

١٤- ويقدم مكتب الأمم المتحدة للشراكات أيضاً خدمات المشورة والتوعية في مجال الشراكات بناءً على طلب منظومة الأمم المتحدة والحكومات والجهات من غير الدول، ويتواصل مع طائفة واسعة من الشركاء لإرشادهم وتيسير المناسبات والمبادرات الخاصة بالشراكات دعماً لأهداف التنمية المستدامة. وقد أعلن الأمين العام، في تقريره بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (A/72/684-E/2018/7)، أن المكتب سيجري إرساؤه بوصفه بوابة المنظمة للشراكات على الصعيد العالمي.

١٥- ويعزز مكتب شؤون الفضاء الخارجي مكانته، بوصفه مرفق الأمم المتحدة المحوري لشؤون الفضاء، من خلال مساعدة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف ١٧، عن طريق إقامة شراكات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في الفضاء وفيما بين تلك الجهات. فعلى سبيل المثال، اشترك المكتب مع مكتب الأمم المتحدة للشراكات في تنظيم اجتماع آلية الأمم المتحدة للفضاء بشأن الشراكات في مجال الأنشطة الفضائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، تعاون المكتب مع كيانات أخرى على تنظيم مناسبات مثل الندوة المشتركة بين الأمم المتحدة والنمسا بشأن تسخير الفضاء لأغراض التنمية المستدامة: تعزيز الشراكات وتوطيد التعاون، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والمنتدى المشترك بين الأمم المتحدة والصين بشأن الحلول الفضائية، في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

١٦- ويروج مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الممارسات التجارية المسؤولة وقيم الأمم المتحدة في أوساط الأعمال التجارية العالمية ومنظومة الأمم المتحدة. ويدعم الاتفاق العالمي الشركات، في إطار تحقيق رؤيته المتمثلة في حشد حركة عالمية للشركات والجهات المعنية الملتزمة بالممارسات التجارية المستدامة والمسؤولة، للاضطلاع بالأعمال التجارية على نحو مسؤول، عن طريق موازنة استراتيجياتها وعملياتها مع مبادئه العشرة، التي تشمل حقوق الإنسان والعمل والبيئة

ومكافحة الفساد، واتخاذ تدابير استراتيجية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التعاون والابتكار.

١٧- ومطلوب من المنشآت التجارية، في إطار المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، دعم واحترام حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً، والتأكد من أن لا تكون متواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان؛ ومساندة حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي، ودعم القضاء على جميع أشكال السُّخرة والعمل الإجباري، والإلغاء الفعلي لعمل الأطفال، والقضاء على التمييز فيما يتعلق بالعمالة والمهن؛ ودعم اعتماد نهج تحوطي إزاء التحديات البيئية، والاضطلاع بمبادرات لتشجيع زيادة الالتزام بالمسؤولية البيئية والتشجيع على تطوير ونشر التكنولوجيات الملائمة للبيئة؛ وإلى العمل على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

١٨- ويقدم مكتب الشؤون القانونية، من خلال شعبة الشؤون القانونية العامة التابعة له، طائفة واسعة من أنشطة المشورة والخدمات والمساعدة بشأن المسائل القانونية التي تمس عمل المنظمة وأنشطتها. وتشمل أنشطة الشعبة وضع وتنفيذ المبادئ التوجيهية والطرقات اللازمة لتوسيع وتطوير الشراكات وغيرها من أشكال التعاون مع القطاع الخاص، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدام اسم الأمم المتحدة وشعارها، وتقديم المساعدة إلى المكاتب والإدارات الأخرى في الأمم المتحدة، بما فيها مكتب شؤون الفضاء الخارجي، من أجل إبرام الصكوك القانونية المناسبة المتعلقة بهذه الشراكات وغيرها من أشكال التعاون والدعم لعمليات السلام التي تضطلع بها المنظمة، بما في ذلك وضع الترتيبات مع الموردين التجاريين فيما يتعلق بالعاملين والمعدات والدعم اللوجستي.

١٩- ويقدم مكتب الأخلاقيات المساعدة لكيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة، بناءً على الطلب، بشأن توشي العناية الواجبة، وتشمل هذه المساعدة تحديد المخاطر والتضارب المحتمل في المصالح، وتقديم المشورة والتوصيات، والإحالة إلى المكاتب الأخرى، وتقديم المشورة بشأن إدارة المخاطر. ويشجع المكتب الالتزام بالسياسات والإجراءات المتصلة بالمعايير الأخلاقية التي تهدف إلى ضمان أن تكون جميع أنشطة الأمم المتحدة متسقة مع القيم الأساسية للمنظمة ومتقيدة بأعلى معايير السلوك الأخلاقي؛ وعدم المشاركة في أي شكل من أشكال الممارسات الفاسدة أو الاحتيالية؛ وأن تخدم الشراكات المصالح الفضلى للأمم المتحدة ولا تؤثر سلباً على سمعة المنظمة أو نزاهتها أو مصداقيتها.

٢٠- وتعمل إدارة الدعم العملي، من خلال شعبيتها المعنية بالمشتريات، على كفالة أن تتسم الشراكات التجارية مع البائعين بالإنصاف والشفافية. فالأمم المتحدة تمثل سوقاً عالمية تزيد قيمتها السنوية على ١٧ مليار دولار تتعلق بجميع أنواع المنتجات والخدمات، وبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات هي منصة تشكل نافذة وحيدة يمكن من خلالها للموردين المحتملين أن يسجلوا أنفسهم لدى كيانات الأمم المتحدة التي تستخدم البوابة كقاعدة بيانات عن البائعين الذين تتعامل معهم. والبوابة، التي استحدثت لأول مرة في تسعينيات القرن العشرين، مكلفة من جانب الجمعية العامة بتعزيز الشفافية في ممارسات الشراء في الأمم المتحدة وزيادة تنسيقها؛ وتبسيط وتنسيق عملية تسجيل البائعين؛ وزيادة فرص الشراء المتاحة للبائعين الذين من البلدان النامية.

٢١- ويُشترط على البائعين الذين يتعاملون مع الأمم المتحدة قبول مدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة والامتثال لها. وينص التفتيح السادس للمدونة، الذي أقرته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، على ما يلي: (أ) لا يجوز للبائعين الضلوع في ممارسات فاسدة؛ (ب) يجب على البائعين أن يفصحوا عن المعلومات المتعلقة بأي حالة قد يبدو أنها تنطوي على تعارض في المصالح؛ (ج) تعتمد الأمم المتحدة سياسة عدم التسامح مطلقاً فيما يتعلق بقبول الهدايا أو الضيافة من البائعين؛ (د) توجد قيود على قيام البائعين بتشغيل موظفين سابقين في الأمم المتحدة.

ثالثاً- الشركات في مجال الأنشطة ذات الصلة بالفضاء

ألف- التطورات في السياسة الفضائية

٢٢- تتزايد أهمية الشركات كوسيلة للتعاون في مجال الفضاء الخارجي، حيث يتزايد عدد الشركات الخاصة التي تدخل قطاع الفضاء الذي تهيمن عليه في العادة الحكومات، وذلك بسبب التقدم السريع في التكنولوجيا وانخفاض الحواجز التي تعترض الدخول إلى ذلك القطاع. وتسليماً بظهور جهات فاعلة جديدة في ميدان الفضاء، وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٧٧/٧٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والمعنون "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية"، على ضرورة أن يسعى مكتب شؤون الفضاء الخارجي إلى تعزيز تفاعله مع الكيانات من قطاع الصناعة ومن القطاع الخاص لزيادة الدعم الذي تقدمه إلى مجمل عمل المكتب ومساهماتها فيه.

٢٣- وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٦/٧٣ المعنون "الذكرى السنوية الخمسون لمؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية: الفضاء باعتباره محركاً للتنمية المستدامة". وشددت الجمعية العامة في القرار على الحاجة إلى بناء شركات أقوى وتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية على جميع المستويات وفيما بين المشاركين الذين يمثلون الأوساط المعنية بالفضاء، بغية تعزيز إسهام الأنشطة الفضائية في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة فيها.

٢٤- وفي ذلك القرار أيضاً، دعت الجمعية العامة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى مواصلة وضع خطة "الفضاء ٢٠٣٠" وخطة تنفيذها، على أساس نتائج عملية اليونسيسيس+٥٠، وأقرت بأهمية الشراكة العالمية وتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات الصناعة والقطاع الخاص بغرض الوفاء بخطة "الفضاء ٢٠٣٠" وخطة تنفيذها.

٢٥- وأتاحت سلسلة من المنتديات الرفيعة المستوى أطلقها مكتب شؤون الفضاء الخارجي حول موضوع "الفضاء باعتباره محركاً للتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية" فرصة للأوساط المعنية بالفضاء لمعالجة المسائل المشتركة بين القطاعات من خلال دمج الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياساتية والتنظيمية لأنشطة الفضاء في مساعي التنمية المستدامة العالمية، وكذلك

لإقامة شراكات جديدة وتعزيز الجهود الموحدة المبذولة على جميع المستويات وبين جميع الجهات المعنية ذات المصلحة في قطاع الفضاء.

٢٦- ويواصل مكتب شؤون الفضاء الخارجي دعم لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئتها الفرعيتين في تعزيز التعاون الدولي في أنشطة الفضاء في الأغراض السلمية، في وقت يتنامى فيه انخراط عدد متزايد من الجهات الفاعلة، التي تمثل الأجهزة الحكومية والكيانات غير الحكومية على السواء، بما فيها الصناعة والقطاع الخاص، في مشاريع لاستكشاف الفضاء واستخدامه والاضطلاع بالأنشطة الفضائية.

٢٧- ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٠/٧١ المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عقدت لجنة نزع السلاح والأمن الدولي (اللجنة الأولى) ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) الاجتماع المخصص المشترك الثاني حول موضوع أمن الفضاء واستدامته. وأعد مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومكتب شؤون نزع السلاح برنامج حلقة النقاش التي كانت مدتها نصف يوم وضمت متحاورين من الأوساط الفضائية الأوسع نطاقاً، بما فيها الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والصناعة والقطاع الخاص.

٢٨- وافتتح حلقة النقاش رئيساً للجنة الأولى والرابعة، واشتملت على عروض إيضاحية بعنوان "تفاعل صناعة السواتل مع الحكومة لضمان استدامة الفضاء في الأمد البعيد"؛ و"أمن الفضاء الخارجي: استبانة التحديات والحلول"؛ و"الابتكار التكنولوجي للأنشطة الفضائية وتعاون الجهات الفاعلة الخاصة دعماً للنظام القانوني الأوسع نطاقاً للفضاء الخارجي"؛ و"هل يؤدي النظام إلى التجزؤ؟ آفاق حوكمة الفضاء الخارجي في المستقبل". وتلت تقديم العروض الإيضاحية مناقشة مفتوحة. وستُعقد في عام ٢٠١٩ حلقة نقاش مشتركة أخرى مدتها نصف يوم، وفقاً لقراري الجمعية العامة ٧٢/٧٣ و ٩١/٧٣.

٢٩- وكما هو مبين في خطة نزع السلاح التي أطلقها الأمين العام في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، كُلف مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب شؤون الفضاء الخارجي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بتعميق التواصل مع الدول بشأن التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وبشأن وضع تدابير فعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٩، تشاركت تلك الكيانات الثلاثة في تنظيم سلسلة من حلقات النقاش بشأن اتخاذ المزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ولتعزيز الحوار بين الدول والأوساط الفضائية الأوسع نطاقاً، بما فيها الصناعة والقطاع التجاري والمجتمع المدني.

٣٠- ويواصل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تعزيز العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بتوطيد الأمن في الفضاء الخارجي ووضع قواعد للسلوك المستدام. وقدم المعهد طوال عام ٢٠١٨ الخبرة التقنية إلى مؤتمر نزع السلاح وهيئته الفرعية المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإلى فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عقد المعهد حلقة عمل للدول الأعضاء بشأن أمن الفضاء، لتحديد الآثار العالمية المترتبة على تحديات أمن الفضاء والإطار القانوني

للأنشطة الفضائية. وسيواصل المعهد دعم العمليات التي تجري في إطار لجنة نزع السلاح بشأن التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة المتعلقة بالأنشطة الفضائية.

٣١- وفي أيار/مايو ٢٠١٨، عقد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مؤتمره السنوي لأمن الفضاء، الذي أتاح فرصة للدول للتفاعل مع الخبراء الدوليين بشأن تحديات أمن الفضاء ومنتدى للجهات الفاعلة الحكومية والمدنية والتجارية لمناقشة وضع معايير بشأن الاستخدام المستدام للفضاء، بما يشمل المعايير المتعلقة باختبار التكنولوجيات المضادة للسواتل في الفضاء. وقد نُظِمَ المؤتمر بالاشتراك مع مؤسسة العالم الآمن ومؤسسة سيمونز (كندا)، ودُعِمَ بتمويل من الاتحاد الروسي والصين.

باء- التطورات في الأنشطة الفضائية

٣٢- يتطلب تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ أن تعمل الجهات الفاعلة المختلفة معاً بطريقة متكاملة. وقد شهدت الأمم المتحدة اهتماماً متزايداً بين الدول، ولا سيما البلدان النامية، بتطبيق التكنولوجيات الفضائية بطريقة تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثمّ ترتقي بنوعية حياة مواطنيها. ويمكن للجهات الفاعلة المستجدة في مجال الفضاء، التي تمثل الصناعة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، أن تدعم الدول في جهودها الإنمائية من خلال الانخراط في شراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات في إطار المجتمع المدني من أجل حشد وتبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيات والموارد المالية.

٣٣- ويعزز مكتب شؤون الفضاء الخارجي، ضمن مبادرته المعنونة "إتاحة سبل الوصول إلى الفضاء للجميع"، التعاون الثلاثي، ويتيح للبلدان النامية فرصة لنشر السواتل في المدارات. وأسفر ذلك عن نشر الساتل الكيني الأول بنجاح في ١١ أيار/مايو ٢٠١٨ من وحدة الاختبارات اليابانية "كيو" في محطة الفضاء الدولية، فدخل التاريخ كأول ساتل يُطلق بدعم من الأمم المتحدة. ولم يتسن تحقيق ذلك المعلم إلا من خلال التعاون الدولي بين الحكومات ووكالات الفضاء والأوساط الأكاديمية والمكتب، في إطار دور المكتب كجهة معنية ببناء القدرات والتيسير.

٣٤- واستناداً إلى ذلك النجاح، تعزز أيضاً مبادرة "إتاحة سبل الوصول إلى الفضاء للجميع" تطوير القدرات الوطنية من خلال إقامة الشراكات مع وكالات الفضاء ومنظمي المشاريع الفضائية، بما في ذلك من خلال برج إسقاط برمين، الموجود في مركز التكنولوجيا الفضائية التطبيقية والجاذبية الصغرى في ألمانيا، وجهاز الطرد المركزي ذو القطر الكبير، الموجود في المركز الأوروبي لبحوث وتكنولوجيا الفضاء التابع لوكالة الفضاء الأوروبية. ومن خلال الإعلان عن فرص أخرى، يعتزم المكتب تيسير الوصول إلى التجارب التي تجري على متن محطة الفضاء الصينية وبعثة شركة سيرا نيفادا المسماة "دريم تشيسر" (Dream Chaser)، وإلى مرفق بارتولوميو التابع لشركة إيرباص لشؤون الدفاع والفضاء المحدودة المسؤولية والمحمول على متن محطة الفضاء الدولية.

٣٥- ويعمل المكتب عن كثب مع الوكالات الفضائية الوطنية والشركات الخاصة للاستفادة من خبراتها المجتمعة في استخدام تكنولوجيات رصد الأرض من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وتحسين عملية صنع القرار، ولا سيما في البلدان النامية، ويسر سبل الوصول إلى فهارس الصور والبيانات والخدمات التحليلية. وعلى أساس هذه الخبرات العلمية والتكنولوجية، يجري إعداد

خلاصة وافية للحلول الفضائية ستوفر حلولاً محددة الأهداف للدول في تخطيط ورصد جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعمل المكتب أيضاً في شراكة مع وكالة الفضاء الفرنسية لتعزيز استخدام الفضاء من أجل رصد المناخ، من خلال تنسيق احتيازي وتحليل البيانات من تشكيلة ساتلية متعددة الجنسيات. وفضلاً عن ذلك، يعزز المكتب بحوث علوم الفضاء بغية تحسين فهم تغير المناخ، بالتعاون مع وكالة الفضاء الألمانية، من خلال مؤتمراته التي تُعقد مرة كل سنتين بشأن الفضاء وتغير المناخ. ويقوم المكتب أيضاً بتطوير منصة تعاونية عصرية على الإنترنت ترمي إلى دعم أهداف محددة، وذلك مثلاً من خلال بوابات معنية بمواضيع الفضاء من أجل المرأة، والفضاء من أجل المياه، وتسخير الفضاء لأغراض التنمية المستدامة.

٣٦- ويواصل المكتب تعزيز التعاون مع المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، المنتسبة إلى الأمم المتحدة، ويركز على بناء القدرات في ميادين العلوم والتكنولوجيا والقانون والسياسات في مجال الفضاء. ويشجع المكتب أيضاً تدريس علوم الفضاء من خلال الزمالات في هندسة السواتل الصغيرة ونظم الملاحة وتحديد المواقع وعلوم الفضاء وتطبيقاتها الأساسية، بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية مرموقة في الاتحاد الروسي وإيطاليا وهنغاريا واليابان.

٣٧- وعلاوة على ذلك، أنشأ المكتب شبكة متنامية تضم حتى الآن ٢٣ مكتب دعم إقليمي، تشمل مراكز خبرة إقليمية أو وطنية أنشأتها دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء في إطار هيئة قائمة. وتستضيف مكاتب الدعم الإقليمية هذه وكالة فضاء أو مركز بحوث أو جامعة أو مؤسسة لإدارة الكوارث، وتدعم برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (برنامج سبايدر)، الذي يتناول مجالات التوعية وبناء القدرات والتعاون الأفقي والدعم الاستشاري التقني.

٣٨- ويواصل قسم المعلومات الجغرافية المكانية إدارة العقود الإطارية المتصلة بتوفير نظم المعلومات الجغرافية المكانية (البرامجيات والمعدات الحاسوبية) والصور الساتلية. وبعد دمج القسم في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمانة العامة، الذي يوفر للمنظمة خدمات شاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يزداد الاعتراف بمجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية كجزء من منظومة إدارة المعلومات.

٣٩- وتستمر الزيادة في استخدام الصور الساتلية من جانب هيئات مثل أفرقة الخبراء الخاصة بمختلف لجان العقوبات التابعة لمجلس الأمن. وتواصل هذه الهيئات تلقي خدمات تحليل الصور الساتلية وتفسيرها لتحديد الأحداث التي تمهها أو تأكيدها. وإضافةً إلى ذلك، يقدم القسم خدمات تفسير الصور من أجل تخطيط ورصد وتنفيذ بعثة الأمم المتحدة المنشأة حديثاً لدعم اتفاق الحديدة، الذي يهدف إلى تنسيق جهود الأمم المتحدة لمساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في اليمن.

٤٠- وتفتح التطورات الأخيرة في السواتل المصغرة، والتغيرات في نماذج حساب التكاليف، آفاقاً جديدة في مجال الاستشعار عن بُعد. فستوفر أجهزة الاستشعار الصغيرة المتخصصة، مثل الرادارات ذات الفتحة الاصطناعية، صوراً ذات استبانة زمنية عالية لمدة دوران صغيرة لا تزيد على أربع ساعات في أي مكان في العالم من مدار أرضي منخفض نسبياً. وتدرك الأمم المتحدة المنافع والإمكانات التي

تتيحها تكنولوجيا الرادارات ذات الفتحة الاصطناعية في عمليات حفظ السلام. وينفذ قسم المعلومات الجغرافية المكانية حالياً مشروعاً تجريبياً مع حكومة فنلندا يتعلق باستخدام الرادار ذي الفتحة الاصطناعية. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع في توفير معلومات جغرافية مكانية إضافية (مثل الكشف عن التغيرات السطحية والقريبة من السطح، ورصد مناطق شاسعة تتضمن معايير حدودية متعددة، والتحقق من الأنشطة المدمرة فيما يقرب من الوقت الحقيقي).

٤١- ويدرس قسم المعلومات الجغرافية المكانية، بالتعاون مع مركز سواتل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج كوبرنيكوس، إمكانية تعزيز قدرات الوعي بالظروف المحيطة لدى البعثات الميدانية للأمم المتحدة، من أجل الكشف عن الأنشطة من خلال تحليل صور الاتساق المتعدد الأزمنة باستخدام الصور المستمدة من سواتل سنتينيل. وستتيح هذه المنهجية للبعثات الميدانية للأمم المتحدة رصد مساحات كبيرة محل اهتمام، وإجراء تحريات إضافية، عند الاقتضاء، باستخدام الصور العالية الاستبانة.

٤٢- وقد أتاحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لأوساط عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فرصة الوصول إلى محفوظات الصور الساتلية الموجودة حالياً، من خلال منصة تجارية للصور الساتلية هي Enhanced Viewer-Web Hosting Service. وتستخدم هذه المنصة لتحليل صور المناطق التي تعمل فيها عمليات حفظ السلام.

٤٣- وقد أنشئت "مبادرة الخريطة الواحدة" (OneMap Initiative) لإنتاج وتبادل المعلومات الجغرافية المكانية (المستمدة من الصور الساتلية والمسوح الميدانية المتحقق من صحتها) في البلدان التي تكون فيها المعلومات الجغرافية المكانية الدقيقة والمحدثة غير متاحة أو غير كافية، ولوضع إطار تنفيذي مشترك بين المنظمات المشاركة. ويتمثل الهدف من مبادرة الخريطة الواحدة في إنشاء وتعهّد آلية ملائمة ومستدامة تعمل من خلالها مختلف الجهات صاحبة المصلحة على نحو وثيق معاً كفريق واحد لتفادي ازدواجية الجهود والموارد ومزامنتها ودمجها وتنسيقها بغية توفير أقصى فائدة ممكنة للجميع. ويجري تنفيذ مشروع الخريطة الواحدة التجريبي في جنوب السودان، جنباً إلى جنب مع مبادرة تسخير بيانات البنى التحتية والبيانات الديمغرافية المسندة جغرافياً من أجل التنمية.

٤٤- ومن خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية والصور الساتلية، يوفر برنامج التطبيقات الساتلية العملية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث معلومات جغرافية مكانية لمتخذي القرارات في الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويضع البرنامج حلولاً لدمج البيانات التي تجمع في الميدان مع صور الاستشعار عن بُعد والبيانات التي تجمع عن طريق نظم المعلومات الجغرافية. ويجري هذا التكامل من خلال آليات رسم الخرائط وتوفيرها على الإنترنت وتبادل المعلومات، بما يشمل رصد المشاريع الإنمائية عن بُعد وتبادل البيانات الجغرافية بالاستفادة من الخدمات الشبكية، اتساقاً مع مهمة البرنامج المتمثلة في توفير حلول ساتلية متكاملة من أجل أمن الإنسان والسلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤٥- وقد أنشأ البرنامج شبكة موسعة من الشركاء من القطاعين العام والخاص، وهو يتعاون مع معظم وكالات الأمم المتحدة ووكالات الفضاء وعدد من المبادرات الدولية الناشطة في مجال توفير المعلومات الجغرافية المكانية باستخدام التكنولوجيا الساتلية. ويحظى البرنامج، من خلال شراكته الاستراتيجية مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، التي يوجد فيها مركزه الإنتاجي،

بأحدث القدرات الحاسوبية وقدرات تخزينية تكاد تكون غير محدودة. ويهدف البرنامج إلى إعداد نواتج لفائدة مستعملين ومستفيدين محددين عن طريق تسخير التكنولوجيا لتوفير تطبيقات خاصة وقابلة للاستعمال في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الإغاثة الإنسانية وتنسيق الأنشطة الإنسانية؛ وأمن الإنسان والقانون الإنساني؛ وتخطيط الأراضي ورصدها.

٤٦- ويستخدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الصور الساتلية وبيانات سواتل الملاحية لرصد الزراعة غير المشروعة للمحاصيل، ولا سيما الكوكا وحشخاش الأفيون والقنب، ورسم خرائط المحاصيل الأخرى لأغراض منها مثلاً تقييم أثر مشاريع التنمية البديلة. ويعمل المكتب حالياً بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراء تقييم لأثر تلك المشاريع في أفغانستان، من خلال الجمع بين الصور الساتلية والبيانات الاجتماعية والاقتصادية بشأن المزارعين. ويجري الحصول على جميع الصور الساتلية من أجل رصد المحاصيل من شركات تجارية مثل Airbus و DigitalGlobe و Effigis، باستخدام العقود الإطارية للأمم المتحدة.

٤٧- ويستخدم المكتب أيضاً الصور الساتلية الملتقطة بالرادار ذي الفتحة الاصطناعية والصور الساتلية البصرية التي تقدمها الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في عمله الرامي إلى دعم تدابير إنفاذ القانون البحري التي تهدف إلى تحديد السفن التي يمكن أن تكون ضالعة في أنشطة غير مشروعة، كثيراً ما تكون متصلة بأنشطة الصيد غير المشروع أو التهريب. وللمكتب شراكة مع شركة فولكان في جزر سيشيل من أجل تعزيز قدرات الإلمام بالأحوال البحرية بغية مكافحة الأنشطة غير المشروعة في البحر، مثل عمليات إعادة الشحن غير المشروعة.

جيم- التعاون القطاعي

٤٨- تضطلع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، التي هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة والجهة المرجعية ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالطقس والمناخ والمياه والخدمات البيئية ذات الصلة، بعملها بشراكة وثيقة مع خدمات الأرصاد الجوية والأرصاد الهيدرولوجية الوطنية لدى دولها الأعضاء البالغ عددها ١٨٦ دولة، وأقاليمها الأعضاء البالغ عددها ستة أقاليم. وقد أرست المنظمة لنفسها هدف توسيع التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في مشروع الطقس العالمي. ويتوافق هذا الهدف مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تم فيها التأكيد على الحاجة إلى إقامة مزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واتساقاً مع قرار المنظمة ٣٣ (EC-70)، يجري التعاون في إطار سياسات المنظمة من أجل التشراك بين القطاعين العام والخاص. وتوجد ترتيبات عمل مع رابطة صناعة معدات الأرصاد الجوية الهيدرولوجية، التي تمثل شركات القطاع الخاص التي يتعلق عملها بأنشطة المنظمة وتدعم آراء تلك الشركات.

٤٩- وهناك اهتمام متزايد لدى الجهات غير الحكومية الفاعلة في الفضاء بالإسهام في مكون نظام الرصد الفضائي في نظام الرصد العالمي المتكامل التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وفي القطاع الأرضي ذي الصلة، وفي طائفة واسعة من خدمات المراحل النهائية. ويستند هذا الاهتمام إلى قدرة القطاع الخاص المتزايدة على تطوير وإطلاق وتشغيل مكونات نظام المراقبة الفضائية.

وتتمثل أولوية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في تعاملها مع القطاع الخاص، في الحفاظ على إمكانية الوصول المفتوح إلى البيانات المستمدة من عمليات الرصد وتبادلها، على النحو المنصوص عليه في قرارات المنظمة ٢٥ (Cg-XIII) و ٤٠ (Cg-XII) و ٦٠ (Cg-XVII).

٥٠ - وتنظم الصكوك القانونية للاتحاد الدولي للاتصالات استخدام الترددات الراديوية في الفضاء. ويجزى الإطار القانوني للاتحاد الدولي للاتصالات بمركز المعاهدة، وهو ملزم للدول الأعضاء في الاتحاد؛ ويُستكمل دستور الاتحاد واتفاقيته بلوائح الاتصالات الراديوية، التي تشكل جزءاً من اللوائح الإدارية وتنظم استخدام النطاقات الترددية من أجل الخدمات الراديوية وأي مدارات مرتبطة بها، بما فيها المدار الساتلي الثابت بالنسبة للأرض، والتي هي موارد طبيعية محدودة. ويتألف الاتحاد من الدول الأعضاء وكيانات ومنظمات أخرى تنتمي إلى واحدة من ثلاث فئات للعضوية هي: أعضاء القطاعات، والجهات المنتسبة، والهيئات الأكاديمية. وعلى الرغم من أن حقوق كيانات القطاع الخاص تختلف عن حقوق الدول الأعضاء فإن بإمكانها أن تصبح أعضاء بالانضمام إلى الاتحاد مباشرة.

٥١ - وفيما يتعلق بالأنشطة الفضائية، تضمن الدول الأعضاء في الاتحاد اليقين القانوني، عند استخدام الترددات الراديوية والمدارات، من خلال تنقيح اللوائح الراديوية وتحديثها بانتظام. وعند إجراء تلك التحديثات، يوفر مشغلو السواتل الخبرة التقنية والفهم المتعمق بشأن الاتجاهات المستقبلية في قطاع الفضاء. وتعمل الدول الأعضاء ومشغلو السواتل في تآزر منذ بدء تنفيذ اللوائح الراديوية، مع المشاركة النشطة في المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية وفي تقديم طلبات تخصيص المواقع للشبكات الساتلية. ويكفل هذا التعاون التطوير المستمر للوائح الراديوية بحيث تلائم احتياجات التكنولوجيات الفضائية وتستبقها. ويؤدي هذا التآزر نفسه دوراً حاسماً أيضاً في عملية التوحيد القياسي لنظم الاتصالات الراديوية ونشر أفضل الممارسات المتصلة بالأنشطة الفضائية. وتعزز مشاركة جميع الجهات الفاعلة في الفضاء من القطاعين العام والخاص مهمة الاتحاد المتمثلة في ضمان الاستخدام الرشيد والكفاءة والاقتصادي للمدارات ولترددات الراديوية، مع ضمان الإنصاف في الحصول على هذه الموارد الشحيحة.

٥٢ - والتحدي الراهن المائل الذي يواجهه الاتحاد فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية هو كفاءة أن عملية التعاون بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص من أجل تكييف إطار الاتحاد تشمل أيضاً الجهات الفاعلة الجديدة في ميدان الفضاء، سواء أكانت من الدول الحديثة العهد بارتياح الفضاء أو الشركات الجديدة التي غالباً ما تكون أصغر حجماً من مشغلي السواتل ومصنعيها التقليديين. ومن أجل ضمان مشاركة تلك الجهات الفاعلة، ينظر الاتحاد في اتخاذ إجراءات مختلفة، مثل وضع أحكام خاصة في اللوائح الراديوية تتناول السواتل ذات البعثات الأقصر مدة، وتحسين الأدوات المتاحة على الإنترنت لتقديم الطلبات المتعلقة بالترددات، وإتاحة سبل أذكى للوصول إلى بيانات الاتحاد، واستحداث فئات جديدة لعضويته.

٥٣ - وفي عام ٢٠٠٩، اشتركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في إصدار المنشور المعنون "إطار الأمان الخاص بتطبيقات مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي" (A/AC.105/934). وتواصل

الوكالة إقامة علاقات عمل وثيقة مع اللجنة الفرعية وفريقها العامل المعني باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، بغية تشجيع وتيسير تنفيذ إطار الأمان.

٥٤- وتُعقد اجتماعات الفريق العامل المعني باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي في فيينا، وفقاً لخطة عمل الفريق المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي تتمثل أهدافها في ما يلي: (أ) تعزيز وتيسير تنفيذ إطار الأمان الخاص بتطبيقات مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي؛ (ب) إجراء مناقشة داخل الفريق العامل حول أوجه التقدم في المعارف والممارسات وما تنطوي عليه من إمكانيات لتعزيز المحتوى التقني للمبادئ المتصلة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي ولتوسيع نطاق تلك المبادئ، من خلال عروض إيضاحية تقدمها الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية.

٥٥- وتتعاون منظمة الصحة العالمية تعاوناً وثيقاً مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي في إطار الفريق العامل المعني بالفضاء والصحة العالمية التابع للجنة الفرعية العلمية والتقنية، الذي أنشئ في عام ٢٠١٨. وقد اتفق الفريق العامل، في أولى اجتماعاته في عام ٢٠١٩، على خطة عمله وعلى الاستبيان المتعلق بالتجارب والممارسات في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء من أجل الصحة العالمية. ومن المقرر أن يعمم ذلك الاستبيان على الدول الأعضاء في اللجنة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي لها مركز مراقب دائم لدى اللجنة، وكيانات الأمم المتحدة، والفريق المعني برصد الأرض، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود.

٥٦- ويعتزم مكتب شؤون الفضاء الخارجي، رهناً بتوافر الموارد، عقد حلقتي عمل حول الفضاء والصحة العالمية، في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وبالتشاور مع الدول الأعضاء في اللجنة واللجان الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى، حسب الاقتضاء. وستهدف حلقتا العمل إلى زيادة الوعي وتبادل التجارب والممارسات الوطنية والإقليمية والأقليمية في مجال زيادة استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء من أجل الصحة العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة، بوسائل من بينها إقامة الشراكات.

٥٧- وتضطلع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي بأنشطة في المجالات التي تهم الطرفين فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. ويتمحور هذا العمل حول مواضيع متصلة بالأرض والفضاء على السواء، مثل الاعتراف بالإمكانيات الاستثنائية التي ينطوي عليها التغيير التكنولوجي السريع، وكذلك المخاطر المحتملة لتخلف الشعوب والمجتمعات المحلية عن الركب أو استبعادهما من تلك التغييرات. وبغية التأكد من حصول جميع الشعوب والبلدان على الدعم في الحصول على التكنولوجيات الفضائية وغيرها من التكنولوجيات التي تيسر التنمية المستدامة، يلزم وجود الحوكمة الرشيدة والمؤسسات القوية على جميع الأصعدة لضمان تحقيق نتائج إيجابية. وقد تعاون مكتب شؤون الفضاء الخارجي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على إصدار منشورات رئيسية، من بينها المنشور الرئيسي الصادرة عن تلك الإدارة والمعنون دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية، وتبادلا الخبرات من خلال

اجتماعات أفرقة الخبراء والأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات والاجتماعات الأخرى ذات الصلة، التي ركزت في المقام الأول على تعزيز التعاون من أجل التنمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٥٨- وعلاوة على ذلك، يخطط مكتب شؤون الفضاء الخارجي للتعاون مع كيانات تابعة للأمم المتحدة، من بينها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لتمويل تطوير السواتل الصغيرة، ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، الذي هو شبكة عالمية من المراكز يديرها برنامج الأغذية العالمي وتشترى إمدادات الطوارئ للأوساط الإنسانية وتخزنها وتنقلها بسرعة، لتيسير الاستفادة من الحلول الفضائية للأزمات الإنسانية.

دال - التعاون الإقليمي

٥٩- لاحظت الجمعية العامة، مع الارتياح، في قرارها ٩١/٧٣، اعتماد مؤتمر الاتحاد الأفريقي السياسة والاستراتيجية الأفريقيتين بشأن الفضاء، في دورته العادية السادسة والعشرين، التي عُقدت في أديس أبابا في ٣٠ و٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ولاحظت أن هذا الإنجاز يمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق برنامج أفريقي للفضاء الخارجي في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

٦٠- واستناداً إلى مبادرة مكعب البيانات الإقليمي لأفريقيا وبرنامج الأرض الرقمية-أستراليا، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإرساء شراكة تعاونية تضم هيئة العلوم الجيولوجية الأسترالية، والفريق المعني برصد الأرض، والمنظومة العالمية لنظم رصد الأرض-أفريقيا، واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض، والمنتدى الاقتصادي العالمي، من أجل إعداد برنامج الأرض الرقمية لأفريقيا. وترمي هذه المبادرة إلى إنشاء منصة استثنائية وافية بالعرض سوف تحول أكثر من ٥٠ عاماً من الصور الملتقطة بواسطة سواتل رصد الأرض إلى معلومات وأفكار متعمقة عن تغيرات صفحة الأرض الأفريقية والساحل الأفريقي. وسيمثل برنامج الأرض الرقمية لأفريقيا منصة قارية فريدة ستحقق التساوي في القدرة على معالجة البيانات الساتلية وتحليلها. وسيتعقب البرنامج التغيرات التي تحدث في جميع أنحاء أفريقيا بدرجة غير مسبوقة من التفصيل، وسيقدم بيانات محددة مكانياً عن عدد كبير من المسائل، من بينها تآكل التربة والتآكل الساحلي، والزراعة، وتطور الغابات والصحاري، ونوعية المياه، والتغيرات في المستوطنات البشرية.

٦١- وعلاوة على ذلك، استهلكت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حواراً مع شركات تقدم الخدمات (مثل Airbus One Atlas for Africa و DigitalGlobe و EarthWatch) لإتاحة الصور الساتلية التي تتسم باستبانة عالية جداً لجميع أنحاء أفريقيا. وسيوفر ذلك النموذج المبتكر من الشراكة، عند اكتماله، سبل الوصول عند الطلب إلى أحدث الصور الساتلية، فيمكن المستعملين من الحصول على أفضل قيمة من خلال السماح لهم بالأشياء التي يشترونها إلا ما يحتاجونه.

٦٢- وفي المنطقة العربية، تتعامل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مع مختلف القطاعات في المنطقة، من خلال قسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لشعبتها المعنية بالتكنولوجيا من أجل التنمية، للاستفادة من قوة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الرقمية والفضائية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعدم تخلف أحد الركب. ويركز تقرير عام ٢٠١٩ المعنون تقرير التنمية الرقمية العربية على التمكين

والاشتمالية. وقد أُعد التقرير بمساهمات من الاتحاد الدولي للاتصالات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في المنطقة.

٦٣- وإضافةً إلى ذلك، تُطوّر الإسكوا، من خلال شعبتها المعنية بسياسات التنمية المستدامة ومبادرتها الإقليمية بشأن تقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، طبقات من المعلومات المكانية المحازة باستخدام الصور الملتقطة بواسطة سواتل الاستشعار عن بُعد والمدرجة في نظم المعلومات الجغرافية من أجل تقييم قابلية التأثير بتغير المناخ ووضع النماذج المناخية، بالاستعانة بتطبيقات في مجالات تتصل بمؤشرات الغطاء النباتي واستخدام الأراضي وبارامترات التربة. وفضلاً عن ذلك، تعمل شعبة الإحصاء في الإسكوا على إعداد البيانات الجغرافية المكانية للأغراض الإحصائية في المنطقة العربية.

٦٤- وتوجد في آسيا والمحيط الهادئ بعض الأطراف الفاعلة الرئيسية في الأوساط المعنية بالفضاء، إلى جانب العديد من البلدان النامية التي هي في حاجة ماسة إلى المعلومات الفضائية أو تستخدمها بانتظام لأغراض متنوعة في عملية التنمية المستدامة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اجتمع وزراء ورؤساء الأوساط المعنية بالفضاء من أكثر من ٣٠ بلداً في آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك بمناسبة المؤتمر الوزاري الثالث المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ. واعتمد المؤتمر وثيقتين سوف يسترشد بهما في العمل في آسيا والمحيط الهادئ على مدى العقد المقبل، وهما: (أ) الإعلان الوزاري بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ و(ب) خطة عمل آسيا والمحيط الهادئ بشأن تسخير التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٣٠).

٦٥- وخطة العمل المذكورة هي مخطط نموذجي منسّق إقليمياً واشتمالي ومفصّل يستند إلى احتياجات البلدان ويسخر التطبيقات الفضائية والتطبيقات الجغرافية المكانية والابتكارات الرقمية لدعم البلدان، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أسهمت الكيانات التالية في وضع خطة العمل وفي عملية التفاوض حولها، وتعهدت بالتعاون الوثيق والعمل الجماعي من أجل تنفيذ خطة العمل: مكتب شؤون الفضاء الخارجي؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبرنامج التطبيقات الساتلية العملياتية التابع له؛ وبرنامج سبايدر؛ ووكالة الفضاء الأوروبية؛ والفريق المعني برصد الأرض؛ والمتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ؛ ومنظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ؛ والمركز الآسيوي للحد من الكوارث ومركز البحث والتدريب في مجال التكنولوجيا والتطبيقات الفضائية التابع له؛ والمجلس العالمي لصناعات التكنولوجيا الجغرافية المكانية.

٦٦- وتحدد خطة العمل الاحتياجات والموارد القطاعية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعزز التنسيق بين القطاعات المتعددة. وهي متسقة تماماً مع خريطة الطريق الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة، وستسهم في عملية اليونيسيس+٥٠ وخطة "الفضاء ٢٠٣٠". وترد في الخطة تفاصيل ١٨٨ إجراءً في المجالات المواضيعية التالية: (أ) إدارة مخاطر الكوارث؛ (ب) إدارة الموارد الطبيعية؛ (ج) الربط الإلكتروني؛ (د) التنمية الاجتماعية؛ (هـ) الطاقة؛ (و) تغير المناخ. وستسهم جميع هذه

التدابير إسهاماً كبيراً في تحقيق ٣٧ غاية ضمن ١٤ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٦٧- وستواصل الإسكاب تنفيذ الأنشطة التي تدعم خطة العمل، من خلال البرنامج العريق المسمى برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة. ويسهم البرنامج المذكور، على وجه الخصوص، من خلال ذراعه العملية، أي آلية التعاون الإقليمية لرصد الجفاف والإنذار المبكر به، في الحد من أخطار الكوارث وفي نظم الإنذار المبكر والتصدي لحالات الطوارئ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهناك عدة مراكز خدمة قائمة في أستراليا وتايلند والصين والهند تستخدم مجموعة من البيانات والأدوات الجغرافية المكانية لبناء القدرات اللازمة لرصد الجفاف والتخفيف من حدته دعماً للبلدان النامية المعرضة للجفاف.

٦٨- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بدأ العمل في منغوليا بنظام لرصد الجفاف يُعرف باسم مرصد الجفاف في منغوليا (Mongolia DroughtWatch)، تم تكييفه ليتناسب مع الأوضاع في البلد. وقد استحدثت النظام معهد الاستشعار عن بُعد والأرض الرقمية الصيني بالتعاون مع المركز الوطني للاستشعار عن بُعد في منغوليا. وإضافةً إلى ذلك فإن أداة رصد الجفاف التي استحدثتها وكيفية خصيصاً لميامنار المركز الوطني للاستشعار عن بُعد في الهند تُستخدم بانتظام في المنطقة الجافة من ميامنار لإنتاج تقارير استشرافية عن ظروف الجفاف تغطي مدداً تتراوح بين ٥ أيام و ١٥ يوماً. وفيما يخص كمبوديا، استحدثت أيضاً منظمة eWater الأسترالية وهيئة العلوم الجيولوجية الأسترالية ومكتب الأرصاد الجوية في أستراليا نظاماً تجريبياً شاملاً لمحاكاة الموارد المائية، إلى جانب مكعب بيانات، يتيح تخزين المعلومات المستمدة من المصادر الفضائية والأرضية وتوحيدها وفحصها على نحو أفضل.

٦٩- وفضلاً عن ذلك فإن العمل المتعلق بتعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في بلدان جزر المحيط الهادئ، والذي تدعمه حكومة اليابان وشركاء رئيسيون آخرون مثل الوكالة الإندونيسية للأرصاد الجوية وعلم المناخ والجيوفيزياء، ساعد تلك البلدان في مجال استخدام البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية كعنصر أساسي في نظم الإنذار المبكر، من خلال توفير التدريب التقني وحلقات العمل الإقليمية والمشاريع التجريبية.

٧٠- وتدعم الإسكاب بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال التطبيقات الفضائية عن طريق إقامة الشراكات مع مختلف المؤسسات التدريبية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ٢٠١٨، تولت أمانة الإسكاب رعاية خمسة من التقنيين الشباب من بابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش وطاجيكستان ومنغوليا وميامنار للالتحاق ببرنامج لنيل درجة الماجستير في مجال الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في مركز تدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ والجامعة الصينية في هونغ كونغ، الصين، بالاستفادة من منح دراسية تغطي كامل التكاليف مقدمة من حكومة الهند ومؤسسة التعليم لبلدان الجنوب.

رابعاً- الاستفادة من الشراكات من خلال تعزيز آليات التعاون

٧١- يتطلب تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التعاون والتنسيق مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والمؤسسات والعمليات. ويوجد عدد من الآليات والشبكات والنظم

والأفرقة لتعزيز التفاعل والشراكات بهدف تحديد ودراسة الاحتياجات والثغرات التكنولوجية، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعاون العلمي والابتكار وبناء القدرات، وللمساعدة على تيسير تطوير ونشر التكنولوجيات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه الآليات آلية لتيسير التكنولوجيا أنشئت لدعم خطة عام ٢٠٣٠؛ كما تشمل آلية الأمم المتحدة للفضاء، وهي الآلية المشتركة بين الوكالات للتنسيق والتعاون في الأنشطة المتصلة بالفضاء؛ وشبكة منظومة الأمم المتحدة لتنسيق إدارة المعلومات الجغرافية المكانية؛ ونظم وأفرقة الرصد العالمية التي تستخدم البيانات المستمدة من الفضاء.

٧٢- واستناداً إلى الفقرة ٧٠ من خطة عام ٢٠٣٠، أطلقت الدول الأعضاء آلية لتيسير التكنولوجيا من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وترمي الآلية إلى تيسير التعاون وإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال تبادل المعلومات والخبرات والممارسات الفضلى والمشورة السياساتية بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين.

٧٣- وتتألف الآلية من الجهات التالية: فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي يضم مجموعة من ١٠ ممثلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية؛ ومنتدى تعاوني لأصحاب المصلحة المتعددين معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛ ومنصة على الإنترنت تعمل بصفة بوابة للمعلومات المتعلقة بالمبادرات والآليات والبرامج القائمة المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وسيعقد المنتدى السنوي الرابع المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ في مقر الأمم المتحدة، وسيكون موضوعه هو "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لضمان الشمول والمساواة، مع تركيز خاص على أهداف التنمية المستدامة ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦".

٧٤- وقد أنشئت آلية الأمم المتحدة للفضاء كجهة وصل للتنسيق والتعاون، وترمي إلى تعزيز التآزر والتعاون فيما يتصل باستخدام تكنولوجيا الفضاء وتطبيقها في عمل هيئات الأمم المتحدة. وتعقد الآلية دوراتها السنوية، وتصدر تقريراً عن مداولها لكي تنظر فيه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي هي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لمعالجة شؤون استخدام الفضاء في الأغراض السلمية والتعاون الدولي في الفضاء الخارجي. وتتولى الآلية إعداد تقارير الأمين العام التي تصدر مرة كل سنتين عن تنسيق الأنشطة المتصلة بالفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة، وتصدر تقارير خاصة عن مواضيع مختارة.

٧٥- وتُنظَّم آلية الأمم المتحدة للفضاء دورات مفتوحة لتعزيز الحوار بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، وتعرض أمثلة على كيفية استجابة منظومة الأمم المتحدة لمواضيع مختارة. وكانت مواضيع الدورات السابقة هي التالية: التعليم والتدريب في المجالات ذات الصلة بالفضاء: التحديات والفرص في منظومة الأمم المتحدة (٢٠٠٤)؛ وتكنولوجيا الفضاء من أجل إدارة الكوارث: الفرص داخل منظومة الأمم المتحدة (٢٠٠٥)؛ وتكنولوجيا الفضاء من أجل التنمية المستدامة وإدارة الكوارث: الفرص المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة (٢٠٠٦)؛ واستخدام البيانات المكانية الجغرافية المستمدة من الفضاء من أجل التنمية المستدامة في منظومة

الأمم المتحدة (٢٠٠٧)؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص ونهج التمويل الابتكارية في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز استخدام تكنولوجيا الفضاء وتطبيقها (٢٠٠٨)؛ وفوائد الفضاء لصالح أفريقيا: إسهامات منظومة الأمم المتحدة (٢٠٠٩)؛ وتكنولوجيا الفضاء للاتصالات في حالات الطوارئ (٢٠١٠)؛ والفضاء وتغير المناخ (٢٠١١)؛ والفضاء في خدمة الزراعة والأمن الغذائي (٢٠١٢)؛ والفضاء والحد من مخاطر الكوارث: التخطيط لمستوطنات بشرية قادرة على الصمود (٢٠١٣)؛ وتسخير الأدوات الفضائية من أجل التنمية على الأرض: إسهامات تكنولوجيا الفضاء وتطبيقها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (٢٠١٤)؛ وتسخير المعلومات الفضائية لأغراض التنمية (٢٠١٥)؛ وتسخير القدرات التحويلية الكامنة في تكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية: النهج المستخدمة والفرص السانحة لدى منظومة الأمم المتحدة (٢٠١٧)؛ والأمم المتحدة: تعزيز أوجه التآزر من أجل اليونسيس+٥٠ وما بعده (٢٠١٨).

٧٦- وتهدف شبكة منظومة الأمم المتحدة التابعة للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى تعزيز التعاون بشأن المعلومات الجغرافية المكانية وتنسيق تلك المعلومات وتبادلها داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال وضع السياسات ذات الصلة، وبناء القدرات، والبنى التحتية والنظم المستخدمة في إيصال المعلومات الجغرافية المكانية، وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وإلى زيادة الاتصالات بين أفراد الإدارة العليا وإذكاء وعيهم بأهمية المعلومات الجغرافية المكانية وإدارتها. وتضم هذه الشبكة المتنامية، التي أنشئت في عام ٢٠١٧، مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الهيئات الفرعية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الدعم العملي، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، وأمانات اللجان الاقتصادية الإقليمية، وأمانة لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

٧٧- وقد ناقشت شبكة منظومة الأمم المتحدة التابعة للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية على الصعيد العالمي الاستخدام المتزايد للصور الساتلية والاستشعار عن بعد في الأمم المتحدة فيما يخص طائفة واسعة من التطبيقات في مجالات من بينها التعداد، والصحة، والتعليم، والمخدرات والجريمة، والمساعدة الإنسانية، والحد من الكوارث، والتنمية المستدامة، واللاجئون، والرصد البيئي، والسلم والأمن. وحددت الشبكة خمسة سبل رئيسية لزيادة التعاون فيما يتعلق باستخدام الاستشعار عن بعد، وهي: (أ) الاستفادة من العقود الإطارية القائمة للاشتراك المشترك للصور؛ (ب) التعاون التقني المشترك بين الوكالات وعمليات نقل القدرات بينها (مثل التعلم الآلي ومكعبات البيانات والأتمتة)؛ (ج) تبادل المنتجات الثانوية لنواتج تحليل الصور؛ (د) التعاون المشترك مع الشركاء المعنيين (وكالة الفضاء الأوروبية، والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء في الولايات المتحدة، وحكومة الولايات المتحدة، وحكومة الصين، وكيانات القطاع الخاص)؛ (هـ) الاتصال، في سياق لجنة الخبراء، بأفرقة الخبراء ذات الصلة التي تنظر هي

أيضاً في استخدام رصد الأرض، مثل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والفريق العامل المعني بالمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث، وفريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية.

٧٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عُينت الإسكاب بصفة أمانة للجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بآسيا والمحيط الهادئ، التي تهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠١٦ المعنون "تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية". وتقرر في الجلسة العامة السابعة للجنة، التي عُقدت في دوتسينغ، الصين، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نقل أمانة اللجنة إلى الإسكاب من أجل تيسير تعميم النواتج والفوائد المترتبة على أنشطة اللجنة على الدول الأعضاء في المنطقة.

٧٩- والشراكات بالغة الأهمية لعمل نظم الرصد العالمية الأربعة (النظام العالمي لمراقبة المناخ، والنظام العالمي لرصد المحيطات، ونظام الرصد العالمي المتكامل التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والشبكات الأرضية العالمية). وقد تأسس النظام العالمي لمراقبة المناخ، الذي تشترك في رعايته كلٌّ من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للعلوم، في عام ١٩٩٢، بهدف ضمان الحصول على الملاحظات الرصدية اللازمة لمعالجة المسائل المتعلقة بالمناخ وإتاحة تلك الملاحظات لكل المستعملين المحتملين. وفي عام ٢٠١٦، أصدر برنامج النظام العالمي لمراقبة المناخ المنشور المعنون نظام عالمي لمراقبة المناخ: متطلبات التنفيذ، دعماً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، الذي يبين التنفيذ المقترح لنظام عالمي لمراقبة المناخ، استناداً إلى الإجراءات الراهنة، ويحدد سبل المضي قدماً فيما يتعلق بالابتكارات العلمية والتكنولوجية اللازمة لبرامج رصد الأرض التابعة لوكالات الفضاء، واللازمة للتنفيذ الوطني لنظم وشبكات مراقبة المناخ.

٨٠- وتشكل تدفقات البيانات الساتلية عنصراً أساسياً للنظام العالمي لرصد المحيطات. وقد بدأت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، التابعة لليونسكو، التخطيط للنظام العالمي لمراقبة المحيطات في عام ١٩٩٠ بناءً على طلب الدول الأعضاء، التي أقرت بأهمية وجود نظام موحد لرصد المحيطات. وتتولى قيادة النظام اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وتشترك في رعايته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للعلوم. وينسق النظام عمليات الرصد في محيطات العالم في ثلاثة مجالات حاسمة الأهمية، هي: المناخ، والخدمات العملياتية، وصحة النظم الإيكولوجية البحرية. وتتوافق هذه المجالات مع ولاية النظام المتمثلة في المساهمة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، وولايات اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية المتمثلة في تقديم الخدمات العملياتية المتعلقة بالمحيطات.

٨١- وتُنسَق أنشطة النظام العالمي لرصد المناخ على نحو وثيق مع وكالات الفضاء التي تضطلع باستحداث وتشغيل المنصات الفضائية ذات الصلة، بما يشمل اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض وفريق التنسيق المعني بسواتل الأرصاد الجوية. وفي عام ٢٠١٠، تشاركت هاتان الهيئتان في إنشاء

الفريق العامل المعني بالمناخ، الذي ينسق ويشجع الأنشطة التعاونية بين وكالات الفضاء الرئيسية في العالم في مجال رصد المناخ. والهدف الشامل المتوخى هو تحسين إتاحة سجلات بيانات المناخ بطريقة منهجية من خلال تنسيق التنفيذ ومواصلة تطوير البنية العالمية لرصد المناخ من الفضاء.

٨٢- وفي آذار/مارس ٢٠١٩، عُقد في مراكش، المغرب، اجتماع الأفرقة المشتركة التابعة للنظام العالمي لمراقبة المناخ. وعُقدت أثناء الاجتماع الدورات التالية: الدورة الرابعة والعشرون لفريق الخبراء المعني برصد الغلاف الجوي للأغراض المناخية؛ والدورة الثانية والعشرون لفريق رصد المحيطات المعني بالفيزياء والمناخ؛ والدورة الحادية والعشرون لفريق رصد الأرض المعني بالمناخ؛ والدورة الثامنة للمجلس الاستشاري للبيانات التابع للبرنامج العالمي لبحوث المناخ؛ والدورة العاشرة للفريق العامل المعني بالمناخ.

٨٣- وعلى الصعيد الإقليمي، تمثل اللجنة المشتركة بين الإسكاب والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمعنية بأعاصير التيفون، وفريق المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والإسكاب المعني بالأعاصير المدارية، منصتين دوليتين حكوميتين في شمال غرب المحيط الهادئ وخليج البنغال وبحر العرب، أنشئت لتعزير وتنسيق تخطيط التدابير وتنفيذها للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الخسائر في الأرواح والأضرار المادية الناجمة عن أعاصير التيفون والعواصف المدارية في منطقة الإسكاب. واللجنة والفريق منصتان فريدتان لتعزيز التعاون الفضائي من أجل توفير منتجات وخدمات عالية الجودة في مجال الإنذار المبكر، بما فيها تلك المستمدة من سواتل رصد الأرض، ولتيسر الوصول إلى تلك المنتجات والخدمات.

٨٤- وتتضمن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ للجنة المشتركة بين الإسكاب والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمعنية بأعاصير التيفون أهدافاً، ومجالات نتائج رئيسية، وأولويات، متوافقة تماماً مع إطار سنداى. وفي إطار التعاون الإقليمي، يخطى عمل اللجنة المشتركة المذكورة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية بدعم بالبيانات المستمدة من سواتل رصد الأرض والواردة من الصين (إدارة الأرصاد الجوية في الصين وإدارة الفضاء الوطنية الصينية)، واليابان (الوكالة اليابانية للأرصاد الجوية والوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي)، وجمهورية كوريا (إدارة الأرصاد الجوية الكورية والمعهد الكوري لأبحاث الفضاء الجوي)، وتايلند (دائرة الأرصاد الجوية التايلندية ووكالة تطوير الإعلاميات الجغرافية والتكنولوجيا الفضائية)، والولايات المتحدة (الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي) وفيت نام. وفي الدورة السنوية الحادية والخمسين للجنة، التي عُقدت في غوانغزو، الصين، في آذار/مارس ٢٠١٩، جرى استعراض التعاون الفضائي، واعتمدت استراتيجية لتوسيع نطاق التعاون في مجال الفضاء بتبادل منتجات وخدمات الجيل الثاني من سواتل الأرصاد الجوية وسواتل علوم المحيطات. وبالمثل، في الدورة السنوية الخامسة والأربعين للجنة، جددت الهند (دائرة الأرصاد الجوية الهندية والمؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء) تأكيد التزامها بتوفير منتجات وخدمات رصد الأرض لفائدة الدول الأعضاء في فريق المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والإسكاب المعني بالأعاصير المدارية.

خامساً - مسار العمل في المستقبل

٨٥- تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ضمن الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، دعوة إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وتعتبر الجمعية العامة أن

وسائل تنفيذ الغايات المدرجة في الهدف ١٧ تتسم بنفس الأهمية التي تتسم بها وسائل تنفيذ الأهداف الستة عشر الأخرى وغاياتها. ولا يمكن تحقيق كل هدف على حدة من أهداف التنمية المستدامة، ومن ثمّ الخطة في مجملها، إلا بالاستفادة من مجموعة واسعة من الشراكات، وبخاصة مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

٨٦- وترى الجمعية العامة أيضاً أنه ينبغي العمل على زيادة التعامل مع الصناعة والقطاع الخاص في شؤون الفضاء الخارجي. ويمكن للأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها وهيئاتها الفرعية الأخرى أن تواصل، بالاستناد إلى هذا التقرير، الذي يقدم لمحة عامة عن الشراكات في استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتهما ضمن منظومة الأمم المتحدة، تحديد المجالات التي تشتمل عليها الأنشطة المتصلة بالفضاء والتي يمكنها أن تزيد فيها جهودها الرامية إلى تطوير الشراكات والعمل المشترك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تتمثل إحدى القنوات لإجراء تلك المناقشة في الدورة التاسعة والثلاثين لآلية الأمم المتحدة للفضاء، المقرر عقدها في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.